 

مقدمة للنظم السياسية المقارنة

|  |
| --- |
| التكليف النهائي: السؤال الأول |

2021-2022

الطالب: رشيد العزوزي المشرف: د نبيل عودة

منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟

لقد سرعت مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية انهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476م، لتظهر عدة ممالك بأوربا الغربية بالخصوص عاجزة عن الدفاع عن نفسها، خلال القرنين 9 و10م ضد هجمات النورمانديين من الشمال، والهنغاريين من الشرق، والهجمات الإسلامية من الجنوب.

هجمات قوية وصفت في كتابات عددية بالمتبررة، عجز ملوك أوربا معها عن بسط القوانين على علتها، و توفير الأمن والاستقرار لشعوبهم، فلم يكن أمامهم من خيار سوى الاحتماء بالزعامات المحلية التي حلت محل الدولة، وبذلك ظهر النظام الفيودالي في أوربا العصور الوسطى.

و الفيودالية التي عرفتها أوربا نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يتمحور حول الأرض، ساد ما بين 476 و1453م، من سماته اختفاء مفهوم الدولة والمواطنة إضافة إلى سيادة تراتبية طبقية اجتماعية، (الأسياد والفرسان أو المحاربون ثم الفلاحون الأحرار والعبيد) مع ما ينتج عن هذا الوضع السوسيو سياسي من علائق فيودالية (خدمات عسكرية ومدنية\_ ضرائب- هدايا الخ) ومن شرعية للحاكم.

خلال هذه المرحلة الصعبة من تاريخ أوربا كانت شرعية الحاكم/السيد الفيودالي مستمدة من الله عن طريق مباركة الكنيسة، على اعتبار أن السطة الدينية /الروحية كانت للكنسية والزمنية للسيد الفيودالي أي ما عرف بالنظام الثيوقراطي كنمط للحكم غير معني بنقاش الشرعية والمشروعية.

هذا النمط من الحكم والتحكم والسلطة والتسلط استمد شرعيته مباشرة من الله (الحق الإلهي)، فالحاكم هو ظله وممثله في الأرض، وما على العباد إلا التسليم له كأي قضاء وقدر، وبالتالي يُلغى إشكال الشرعية السياسية وتمثيل الأغلبية بمبرر الاستجابة للإرادة الإلهية وتمثيلها داخل حدوده.

بالنسبة للحدود فلم تكن خلال العصر الوسيط كما هي عليه اليوم، محددة بدقة ومعروفة ومدعمة بقوانين داخلية وخارجية، وإنما الحدود وقتها كانت محددة بشكل غير دقيق من خلال معالم جغرافية تضيق وتتسع حسب قوة الحاكم، فحدود إقطاعه/دولته خاضع لقانون القوة والضعف والحد هو ما وصل إليه الجندي وثبت الحاكم سلطته الفعليه فيه من خلال العلاقات الفيدوالية.

هذا الوضع السياسي خاصة فيما يتعلق بالحدود والشرعية وسلطة القوانين وعموميتها وإلزاميتها سيعرف انقلابا جذريا مع دخول الأزمنة الحديثة، وانهيار النظام الفيودالي الذي جثم على أوريا لقرون، لم تجن منه أوربا إلا الحرب والجهل والظلام، والظلم والتفقير المحكم والممنهج.

من بين الحروب المدمرة التي جعلت أوربا تفكر بمنطق وفلسفة مغايرة للمنطق و الفلسفة الوسيطة حرب الثلاثين عاما بين فرنسا وإسبانيا وبافاريا والسويد وهولندا، والدنمارك ودول وسط أوروبا، الحرب دمرت أكثر من 2000 قلعة و1600 مدينة و18 ألف بلدة وانحسر تعداد السكان بسببها بمعدل 50 % في الأرياف و 30 % في المدن غيرت الخريطة الديمغرافية والإقتصادية والسياسية في أوروبا.

حرب ستنتهي بمعاهدة ويستفاليا سنة 1648 بمدينة مونستر الألمانية، اتّفاق دبلوماسيّ يعد الأول من نوعه في العصور الحديثّة نجم عنه جملة من النتائج التي ستمهد لفلسفة سياسية تعاقدية باوروبا والعالم فيما بعد، من أهم نتائجها نذكر ما يلي:

* إقرار مبدأ السيادة
* الإقرار بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
* الولاء القومي/ العلمانية
* استحضار المصلحة المشتركة في العلاقات الدولية لا المالصالح الانية والذانية.
* لقد أقرّت المساواة بين الدّول المسيحيّة جميعاً كاثوليك وبروستنت
* تهميش البابا وإسقاط سلطة الكنيسة
* اعتماد السفارات الدائمة عوض المؤقتة
* إقرار مبدأ التوازن الدّولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين
* لتدوين القَواعد القانونيّة وتنزيلها من خلال الاحتكام إليها.

كثيرة هي ومتعددة النتائج/ المبادئ التي ترتبت عن معاهدة ويستفاليا وعلى رأسها كان مبدأ السيادة الذي يعد من اهم مكاسب هذا الصلح الدولي، الذي يستفاد منه تحديد سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها، ورفض الخضوع لأية إملاءات خارجية تتعارض مع مصالحها القومية كيفما كانت إلا بإرادتها الحرة. وهذا يعني الاعتراف بأحقية كل دولة في أن تكون سيدة قرارها على أرضها، وأن تنفرد بممارسة سيادتها داخل حدود إقليمها الجغرافي بكل مال تعنيه السيادة من معاني الاستقلالية والحرية وو.

المبدأ الثاني الأكثر أهمية في تقديرنا هو الإعلام صراحة من قبل كل من حضر مؤتمر ويستفاليا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويعني حق كل دولة في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراها مناسبة لها بحرية دونما تدخل من أي قوى خارجية صغر أم كبر شأنها.

أما المبدأ الثالث الذي جعل أوربا تقطع سياسيا مع العصور الوسطى فهو «الولاء القومي»، وقصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب للدولة وليس للكنيسة، أي الفصل بين الدين والدولة، باعتباره الحل الأمثل حتى لا تتكرر جرائم البروتستنات و الكاثوليك فيما بينهم، وحتى لا تفكر الكنيسة في تسيد المشهد السياسي في قادم الأيام، بمعنى اخر البحث عن مصادر حديثة للتأسيس لشرعية جديدة بعيدا عن دماء الملكيات، وتغول رجال الدين كما حاول أن يتطرق إلى ذلك أكثر من مفكر معاصر.

من أهم المفكرين الذين اهتموا بالإشكالية نجد السوسيولجي الكبير ماكس ويبر الذي خصص جزء من مشروعه الفكري لموضوع شرعية الحكم، في إطار تنظيراته للدولة الحديثة من زاوية سوسويو قانونية باعتبارها تنظيم سياسي قهري مستدام (دولة) حازت إدارته حق احتكار استعمال العنف المادي حصرا لنفاذ القانون/ النظام شرط توافق ذلك مع قيم ومفاهيم الشعب المتقبل لها باعتبارها سلطة قومية.

إن السلطة لا تكون "سلطة دولة قومية" حسب ماكس فيبر إلا حينما يتقبلها المواطن باعتبارها "سلطة صحيحة"، واستعمال القوة وحده لتحقيق هذا ليس كافيًا ولا يميز الدولة القومية عن القبائل ومنظمات المافيا، وبالتالي فالحكومة أو السلطة السياسية هي الفاعل أو المنظمة التي تحتكر حقًا حصريا ومشروعاً لاستعمال القوة الجسدية وتنفذ القانون وتمنع الفوضى.

على كل حال فقد حدد ماكس فيبر الذي عاصر الرجل الحديدي الذي وحد ألمانيا " بيسمارك" مصادر الشرعية السياسية في ثلاث سنتطرق إليها باختصار، أولى تستند على " التراث والتقاليد" أي الأعراف والتقاليد الدينية والثقافية والعشايرية التي تعول عليها القيادة السياسية في الوصل إلى قلوب وعقول من يحكمونهم.

أما الثاني ف"يقوم على الزعامة الكارزمية": وقتها يكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، لما يتوفر عليه من أفكار ومشاريع وتكوين فردي، مما يجعله يتجاوز أحيانا ترتبية القوانين والمؤسسات في عملية صنع القرارات التي يراها مناسبة.

في حين الثالث: "يقوم على العقلانية – القانونية": فضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد أو على التعلق بشخص وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة.

إن الحدث عن العقلانية يجرنا على الحديث عن العولمة في مصادر الشرعية، ومايستتبع ذلك من تجاذب وتأثير في النظام الدولي ، لاسيما ان البعض يرى ان ذلك أدى على تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة في حين يرى اخرن أنها أضافت إليها مصادر شرعية جديدة.

أعتقد ان العولمة اضافت شرعيات أخرى من قبيل الشرعية التواصلية كما فصل في ذلك سوسيولوجي ألماني اخر هو هابرماس في العقل التواصل دون أن ننسى شرعية الإنجاز.

الإنجاز معناه أن يتم العمل الذي يحتاجه الناس، بأقل تكلفة، وفي أقصر فترة، دون التسبب في أضرار أكبر من فائدة العمل المنجز.. وهذا أمر يستتبع أشياء كثيرة، أهمها حرية الحصول على المعلومات، وإمكانية المساءلة، والقدرة على الاعتراض أو حتى النقاش

وعلى سبيل المثال هناك بعض الحكام في العالم العربي وأمريكا اللاتينية واسيا بنوا شرعيتهم على القوة والدم، وهذا النوع يحاول أن يدلس على الناس، فرغم أنه يعلم أن شرعيته القوة والسلاح، ورغم أنه يعلم أن الجميع يعلم أن شرعيته القوة وسفك الدماء، ولا شيء غير القوة.. إلا إنه يحاول دائما أن يظهر بمظهر الحاكم "الشرعي"، لذلك تراه دائما يصوّر نفسه وكأنه الشخص الوحيد الذي ينجز العمل، فتصبح شرعيته "الإنجاز".. ومن خلال إنجازاته المزعومة يشوّش على حقيقة اغتصابه للسلطة، ويشوّش على صراخ الناس بمظالم لا أول لها من آخر..المستبد لسان حاله يقول: الهدف من الديمقراطية هو تحقيق إنجازات للمواطن.. وأنا أنجز.. فلماذا تطالبون بالديمقراطية؟ وهذا حق أريد بها باطل ولا تقنع خاصة وأنه اليوم الشرعية التواصلية لم تعد ترفا في العلوم السياسية خاصة امام هذه الثورة المعلوماتية التي تتجدد باستمرار.

والفعل التَّواصلي (Communication Action) حسب هابرماس هو الفعل الذي يتمُّ من خلاله تفاعل المشاركين، وعن طريقه يتمُّ استخدام اللّغة كأداة ووسيلة للوصول إلى الفهم، ومن خلال هذا الفعل يتمُّ الوصول إلى إجماع عام بين المشاركين في فعل التَّواصل حول دعاوى الصحَّة العامَّة في السياسة والفن والرياضة والثقافة وكل ما يهم المواطن من سياسات عمومية.